A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/608
6 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٧٦ من جدول الاعمال

وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الادني

اللاجئون الفلسطينيون في الاراضي الفلسطينية
التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧

تقرير الامين العام

١ - قُدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة عملا بقرارها ٥٧/٤٣ هاء المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛ وتنص فقرات منطوق هذا القرار على ما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

..."

"١ - تكرر بشدة مطالبتها بأن تكف اسرائيل عن ترحيل وإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الارض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ، وعن تدمير مآويهم ؛

"٣ - تطلب من المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى أن يعالج الحالة الحادة للاجئين الفلسطينيين في الارض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ وبناء على ذلك أن يقدم كل خدمات الوكالة إلى هؤلاء اللاجئين ؛

"٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يستأنف ، بالتعاون مع المفوض العام ، إصدار بطاقات هوية لجميع اللاجئين الفلسطينيين وأنسالهم في الأرض الفلسطينية المحتلة ، بصرف النظر عما إذا كانوا يتلقون أو لا يتلقون مخصصات وخدمات من الوكالة ؛

"٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، بعد التشاور مع المفوض العام ، تقريرا إلى الجمعية العامة قبل افتتاح دورتها الرابعة والاربعين عن تنفيذ هذا القرار وخاصة عن مدى امتثال اسرائيل للفقرة ١ أعلاه ."

٢ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة ، يسترعي فيها انتباهه إلى مسؤوليته عن تقديم التقرير المذكور وفقا لذلك القرار ويطلب منه أن يبلغه بأية خطوات تكون حكومته قد اتخذتها أو تعتزم اتخاذها تنفيذا لأحكام القرار ذات الصلة .

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، قدم الممثل الدائم لاسرائيل الرد التالي :

"إن موقف اسرائيل من هذا القرار مبين في الردود السنوية المتعاقبة المقدمة إلى الأمين العام في السنوات الأخيرة . ويتضمن تقرير الأمين العام (A/43/653) المؤرخ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ آخر هذه الردود . وبالاضافة إلى ذلك ، كرر ممثل اسرائيل في اللجنة السياسية الخاصة الإعراب عن موقف اسرائيل في البيان الذي أدلى به في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ (A/SPC/43/SR.27) .

"إن هذا القرار محرّف وغير متوازن من حيث أن مقدميه تعمدوا تجاهل التحسن الذي طرأ على الظروف المعيشية في قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ . فالقرار ٤٣/٥٧ هاء لا يشير إلى الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب المنتظمين في الدراسة بمدارس قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ ، كما لا يشير إلى الانخفاض الكبير الذي طرأ على معدل الأمية في أوساط سكان قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ . وبالاضافة إلى ذلك ، فهو لا يشير إلى التطور واسع النطاق الذي شهدته الرعاية الطبية أو إلى التحسن الذي طرأ على الخدمات البيئية - بما في ذلك توفير المياه والمجاري وتصريف الفضلات . فبتجاهل هذه الحقائق إنما يواصل مقدمو القرار ٤٣/٥٧ هاء نهجهم القائم على إدامة مشكلة اللاجئين والأحوال المعيشية للاجئين في غزة .

"وما من شيء يدل على هذا النهج أكثر من إدانة هذا القرار لمشاريع إعادة تأهيل اللاجئين . فقد شرعت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ في مشاريع تنمية المجتمعات المحلية في قطاع غزة التي مكنت حوالي ٠٠٠ ١٥ عائلة ، أي حوالي ٠٠٠ ١٢٠ نسمة ، من ترك مخيمات اللاجئين بشكل طوعي والانتقال إلى المناطق السكنية المجاورة . ويمثل هذا الرقم أكثر من ثلث العدد الاجمالي للاجئين في غزة . وقد اعترف الأمين العام والمفوض السامي للأونروا ، كل في تقريره بالدور الحيوي لاسرائيل في تخطيط هذه المشاريع السكنية وتنفيذها (A/40/613 و A/40/13) .

"وعلاوة على ذلك ، فإن طلب القرار من الأمين العام إستئناف إصدار بطاقات هوية بغض النظر عن حاجة اللاجئين اليها ما هو إلا دليل آخر على ما طُبع عليه هذا القرار من تحامل سياسي .

"وعلى الرغم من جميع الجهود الهدامة ، فإن اسرائيل مصممة على متابعة المهمة الإنسانية المتمثلة في تحسين أحوال معيشة اللاجئين من خلال المشاريع المماثلة لبرامجها السكنية للاجئين . وسترحب اسرائيل بكافة أشكال المساعدة المقدمة من جانب المجتمع الدولي بهدف تحسين الاحوال المعيشية للاجئين .

٤ - وتستند المعلومات التالية المتعلقة بامتثال اسرائيل لقرار الجمعية العامة ٥٧/٤٣ هاء إلى تقارير وردت من المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى .

٥ - في قطاع غزة ، وكذلك في الضفة الغربية ، ما برحت السلطات الاسرائيلية تهدم مخيمات اللاجئين وتغلقها في وجههم لأسباب تأديبية . وقد تناولت تقارير المفوض العام السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة هذا الموضوع بالتفصيل .

٦ - وتتابع الوكالة مع السلطات الاسرائيلية مسألة إعادة اسكان اللاجئين الذين ما زالوا متضررين من عمليات الهدم التي جرت في عام ١٩٧١ في قطاع غزة . وقد أشارت الفقرة ٦ من التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين (A/43/653) إلى وضع ٨٧ أسرة تدخل في عداد الفئات التي تعيش في ظروف عسيرة . فكانت الحالة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ كما كانت عليه : إذ ظلت ١٤ أسرة من

هذه الاسر الـ ٨٧ تعيش في ظروف عسيرة ، وبقيت ١٨ أسرة أخرى تقيم في مساكن غير مرضية ، وكانت هناك ٣٧ أسرة تقيم في مساكن مرضية ، و ١٨ أسرة أخرى اشترت قبل ذلك منازل في مشاريع ترعاها السلطات الاسرائيلية . وجرى التحقق عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير من حالة الـ ١٤ أسرة التي تعيش في ظروف عسيرة . ورغم التأكيدات المتكررة من السلطات الاسرائيلية بأنها ستعيد إسكان تلك الاسر ، لم يحرز أي تقدم يذكر . وطمأنت السلطات الوكالة إلى أنه تم التوصل إلى حل وأنه سينفذ بأسرع وقت ممكن .

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، تلقى المفوض العام المعلومات التالية عن هدم السلطات الاسرائيلية لمآوي للاجئين في قطاع غزة بدعوى أنها بنيت على أراضي الدولة خارج حدود المخيمات دون الحصول على إذن صحيح :

(أ) ذكر في الفقرة ٧ (أ) من تقرير السنة الماضية (A/43/653) ، أن السلطات الاسرائيلية طلبت من عدة أسر تسكن في المشارف الشمالية لمخيم جباليا أن تزيل بعض التوسعات في مآويها ، وأن هذه الأسر رفعت الأمر إلى المحكمة العليا باسرائيل فحكمت ضدها . ولم تحدث أعمال هدم حتى الآن ، ولو أن المآوي قد عُزلت بعد أن وضعت الجرافات الالية رمالا حول مبانيها . وقد فُهم أن السلطات الاسرائيلية قد أجرت مناقشات مع بعض أعضاء هذه المجموعة ؛

(ب) ومن بين الأسر الـ ٣٥ التي هدمت مآويها على مشارف مخيم الشاطئ في عام ١٩٨٣ (انظر A/41/564 ، الفقرة ٧ (ب)) ، استلمت ١٧ أسرة قطع أرض في مشروعين للإسكان في الشيخ رضوان أو بيت لاهيا ؛ وتلقت عائلة واحدة قطعة أرض في مشروع الاسكان في الشيخ رضوان ، بيد أنها لا زالت تعيش مع أقارب لها . واشترت أسرة واحدة مأوى شاغرا في مخيم الشاطئ . وانتقلت ٣ أسر لتقيم مع أقارب لها في جباليا . وتسكن الـ ١٣ أسرة المتبقية في مآوي مؤقتة بنتها بنفسها إما في نفس الموقع أو قربه . وذكرت السلطات الاسرائيلية أنها ستكون على استعداد للنظر في تخصيص أراض في مشروع سكني للأسر التي لم يتم إعادة اسكانها ، إلا أن ذلك لن يكون في مشروع الشيخ رضوان ، وهو المشروع الاقرب إلى الموقع .

٨ - وأشارت الفقرة ٨ من تقرير السنة الماضية (A/43/653) إلى أن بعض أسر اللاجئين في المجموعة فاء من مخيم رفح قد وافقت ، بناء على اقتراح السلطات

الاسرائيلية ، على الانتقال إلى مشروع الاسكان في تل السلطان . وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ انتقلت ٤١ أسرة إلى تل السلطان ، غير أن بعض هذه الأسر ظلت تقيم في مآويها التي عزل ١٧ منها بجرف الرمال حولها .

٩ - وخلال الفترة المستعرضة لم توزع السلطات الاسرائيلية قطعة أرض جديدة في المشاريع الاسكانية في قطاع غزة . بيد أنه في هذه الفترة انتقلت ٤١ أسرة من أسر اللاجئين وتضم ٢١٤ شخصا إلى ٢٢ قطعة أرض في مشاريع إسكانية ، بعد أن قبلت أن تهدم مآويها في المخيمات كشرط مسبق . وخلال هذه الفترة ، هُدم بشكل طوعي ما مجموعه ٦٢ غرفة إيواء من بينها ٣٩ غرفة بنتها الوكالة و ٢٣ غرفة بناها اللاجئون على حسابهم الخاص .

١٠ - وكما تبين الأرقام الواردة في الفقرة السابقة ، استمرت خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير الممارسة المتمثلة في مطالبة أسر اللاجئين بهدم مآويها كشرط مسبق للانتقال إلى مساكن جديدة ، بالرغم من وجود استثناءات قليلة . وقد اعترضت الوكالة على هذه الممارسة ليس فقط بسبب التعقيدات العملية في حالات الأسر الموسعة التي تتقاسم نفس المأوى الذي ترغب احدى الأسر في الانتقال منه بينما تريد الأخرى ، الأكبر سنا عادة ، البقاء فيه ، أيضا بسبب ظروف الاكتظاظ والحاجة الماسة إلى إيواء أسر اللاجئين .

١١ - وحسب المعلومات المتاحة للمفوض العام ، خصصت السلطات الاسرائيلية حتى الآن نحو ٩١٤ ٣ قطعة أرض في قطاع غزة لمشاريع الاسكان . وقد قامت ٦٧٣ ٣ أسرة من أسر اللاجئين قوامها ٩٤٦ ٢٢ شخصا بإعمار ما مجموعه ٦٠٥ ٢ قطعة أرض ، ويجري البناء في ٢٣٦ قطعة بينما لا تزال ٩٣٦ قطعة شاغرة و ١٣٧ قطعة قامت بإعمارها أسر غير لاجئة . وإضافة إلى ذلك ، انتقلت ٠٣٤ ٣ أسرة لاجئة قوامها ٨٢٣ ١٨ شخصا إلى ٦٦٦ ٢ وحدة سكنية مستكملة تضم ٨٩٣ ٥ غرفة .

١٢ - وما زالت أسر اللاجئين تشتري قطع أرض بأسعار معانة لبناء مساكن في المشاريع التي تقيمها السلطات الاسرائيلية في مناطق بيت لاهيا والنزلة وتل السلطان . ويستمر تشييد عمارات شقق سكنية متعددة الطوابق في منطقة الشيخ رضوان برعاية السلطات الاسرائيلية ، وتعرض هذه الشقق للبيع عند الانتهاء من بنائها ، وذلك وفق ما ذكر في تقرير السنة الماضية (A/43/653 ، الفقرة ١٢) ، بيد أن العملية تباطأت إلى حد كبير بسبب الحالة الراهنة .

١٣ - وفيما يتعلق بالطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى المفوض العام في الفقرة ٢ من القرار ٥٧/٤٣ هاء ، يفيد المفوض العام أن الوكالة قد بدأت في أوائل عام ١٩٨٨ بتقديم الغذاء والمساعدة الطبية وغير ذلك من المساعدات المقدمة في حالات الطوارئ إلى المحتاجين في الأراضي المحتلة وأنها مستمرة في ذلك ، كما أعدت الوكالة برنامجا ذا أجل أطول لتحسين الهياكل الأساسية ، وخاصة في المخيمات ، وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية . وقد بُحثت هذه البرامج بالتفصيل في تقارير المفوض العام الأخيرة(١) .

١٤ - ويعرب الأمين العام عن أسفه لعدم تمكنه في الوقت الحاضر من تلبية الطلب الموجه اليه في الفقرة ٣ من القرار ، وبموجب ترتيب ما زال معمولا به طيلة ٤٠ عاما تقريبا ، فإن في حوذة جميع عائلات اللاجئين المسجلة لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بطاقات تسجيل صادرة عن الوكالة . وفي حين أن هذه البطاقات تذكر عدد أفراد العائلة وما إذا كانوا مؤهلين للحصول على خدمات الوكالة ، فهي ليست بطاقات هوية والغرض منها أكثر تحديدا بكثير . وأشار المفوض العام لوكالة الأونروا إلى أن الوكالة تصدر بطاقات تسجيل تبين معلومات عن العائلات اللاجئة المعنية ، وأن هذه المعلومات تُثبت في دفتر التسجيل وقت التسجيل . وفي حين أن الحاجة إلى الوثائق ، على النحو المطلوب في القرار ، مفهومة ، فإن المفوض العام لا يملك الوسائل لاصدار بطاقات هوية من هذا النوع بيد أنه سيبقي الموقف قيد الاستعراض ليرى إن كان في الإمكان إصدار وثائق مناسبة بشأن وضع أفراد العائلات اللاجئة فيما يتعلق بالتسجيل .

- - - - -

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/43/13) ، الفصل الثاني ، الفرع باء ؛ والمرجع نفسه ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/44/13) ، الفصل السابع ، الفرعان باء وجيم .